

المشاريع المتعثرة .. قضية لا تحظى بالاهتمام الجاد والمساءلة الوطنية (2 - 2)

مقاولون بلا تصنيف .. دراسات غائبة .. ميزانيات شحيجة .. ازدواجية في السلطات

الكرشمي: الوزارة تخلت عن نسبة كبيرة من أعمالها المقررة لعام 2008م للوحدات الإدارية في المحافظات

أمامنا قضية كبيرة وهامة تنعكس مضامينها على التنمية الشاملة في وطننا الغالي وهي توقف العمل في مشاريع تنموية وحيوية وتعثرها وضياع أموالها، وإدراجها سنوياً ضمن خطط استثمارية، ولكن دون جدوى...، فالتهامات تنطلق هنا وهناك ، يتبادلها المختصون والمعيون في الوزارة ذات العلاقة والسلطات المحلية والمقاولين ، ونحن بدورنا طرحنا هذه القضية للنقاش مع المختصين في وزارة الإشغال العامة والطرق على أمل بأن نجد أسباب هذه الثغرات المتركمة ومعرفة المتسببين فيها والخروج بالحلول المناسبة والمعالجات لها ... وخرجنا في هذا التحقيق بالحصيلة التالية :

تحقيق / سلطان قطران

مع وجود المجالس المحلية أصحنا مستشار وزارة الإشغال أن السبب في تعثر المشاريع يعود لتكليف المقاولين غير مؤهلين كما حدث في الفترة الماضية... مشيراً إلى أنه يفترض أن ينزل المشروع عبر مناقصة ويتقدم لها مقاولين مؤهلين ولديهم القدرة على إنجاز المشروع ، بينما في السابق كان يكلف المقاول لانجاز الأعمال والمشاريع المتعددة ولا يستطلع المقاول إنجازها لتعددها وقلة الإمكانيات المالية والفنية والمعدات

المقاولون بدلاً عن الوزارة

وأشار عبد القادر محمد سعيد قاسم من المجلس المحلي بمديرية السراخ محافظة تعز - إلى أن أهم أسباب تعثر المشاريع هو عدم كفاءة المقاولين ، وعدم جدية عملية التنفيذ في المشاريع ، وحدثت تلاعب مالية وغشية ، ونتيجة لسلبات سابقة ومتركمة ، كالتوجيه بتكليفات لمقاولين لتنفيذ مشاريع محددة . موضحاً أنه يتقدم بعض المقاولين لأي مشروع وهم لا يملكون أجزاء بسيطة من المعدات لتنفيذ المشاريع إلى جانب لجوء المهندسين للمقاولين في نيل بعض الحقوق

وأضاف بيان معظم المجالس المحلية شاركت في تعثر المشاريع أما بوجود محسوبيات ووساطات وغيرها من الأسباب التي أكدت أن كل واحد يريد أن يتزعم هذا المشروع أو ذاك ، وهنا تعود المسألة لمصلحة شخصية.

الوحدة الفنية

ويؤكد على أحمد حسين العكش عضو المجلس المحلي بمحافظة ريمة أن سبب تعثر المشاريع في ريمة هو عدم وجود الوحدة الفنية لدراسة المشاريع وتزليلها بصورة واقعية ، وعدم اختيار المقاول الجيد لتنفيذ المشروع ، وعدم المتابعة والإشراف بصورة مستمرة ، خاصة وأن ريمة تعاني من صعوبة الطرق والجبال وتساقط الصخور ، وغير عن أمه في أن تصور الطرق الإسفلتية في عاصمة المحافظة وهذا المشروع معتقر له أربع سنوات إلى جانب إيجاد مساحات لبناء المدن السكنية المخططة والتي تترجم عملياً إلى برنامج انتخابي لرئيس الجمهورية

كفاءة المقاولين

ويؤكد على أحمد حسين العكش عضو المجلس المحلي بمحافظة ريمة أن سبب تعثر المشاريع في ريمة هو عدم وجود الوحدة الفنية لدراسة المشاريع وتزليلها بصورة واقعية ، وعدم المتابعة والإشراف بصورة مستمرة ، خاصة وأن ريمة تعاني من صعوبة الطرق والجبال وتساقط الصخور ، وغير عن أمه في أن تصور الطرق الإسفلتية في عاصمة المحافظة وهذا المشروع معتقر له أربع سنوات إلى جانب إيجاد مساحات لبناء المدن السكنية المخططة والتي تترجم عملياً إلى برنامج انتخابي لرئيس الجمهورية



المهندس عمر الكرشمي وزير الاشغال



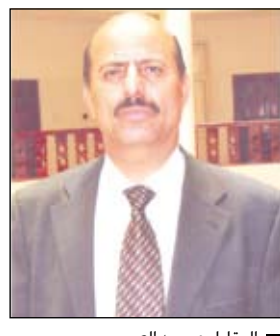
علي العكش مجلس محلي



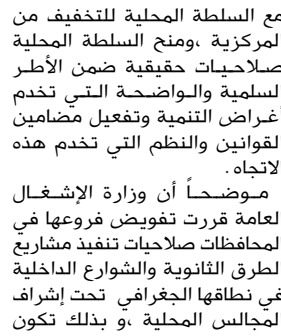
المهندس عمر الكرشمي وزير الاشغال



عبد القادر محمد سعيد مدير المراسخ



علي العكش مجلس محلي



المهندس عمر الكرشمي وزير الاشغال

مع السلطة المحلية للتخفيف من المركزية ، ومنح السلطة المحلية صلاحيات حقيقية ضمن الأطر السليمية والواضحة التي تخدم أغراض التنمية وتفعيل مضمين القوانين والنظم التي تخدم هذا الاتجاه . موضحاً أن وزارة الإشغال العامة قررت تفويض فروعها في المحافظات المحلية وتنفيذ مشاريع الطرق الثانوية والشوارع الداخلية في نطاقها الجغرافي تحت إشراف المجالس المحلية ، وبذلك تكون الوزارة قد تخلت عن نسبة كبيرة من أعمالها المقررة لعام 2008م للوحدات الإدارية في المحافظات .

وأشار وزير الإشغال العامة والطرق عن أمه في أن يتم الإسراع في تشكيل المجلس الأعلى للطرق وبذل المزيد من الجهود لتوفير المخصصات الكافية من قبل وزارة المالية للتمكن من إنجاز الأعمال المطلوبة ودعم الوزارة بذل الإشراف طبقاً للأنظمة والقوانين المتبعة .

إجراءات حازمة

وأهمية هذه القضية نسردهم ما جاء في توصيات ورشة العمل المنعقدة حول خلق شراكة فاعلة مع السلطة المحلية للتخفيف من المركزية والتي نظمتها وزارة الإشغال العامة والطرق بمشاركة الوزارات المعنية وممثلين عن السلطات المحلية وذلك خلال الفترة (15 - 16 مارس 2008م) ، حيث أكد (200) مشارك على ضرورة العمل من أجل زيادة مخصصات مشاريع الطرق من الاعتماد الإضافي وحل المشكلات المالية في الموزونات الحالية والقادمة بما يتواءم مع عدد وحجم هذه المشاريع ، مؤكداً على أهمية اعتماد خطة للسنوات (2008-2012) لتنفيذ أكبر حجم من المشاريع ورصد اعتماد المشاريع كاملة قبل إنزالها في المصناعات مع توفير الاعتمادات الكافية لأعمال الدراسات والتصاميم . وأكد المشاركون أيضاً على أهمية تكامل العلاقة بين مكاتب الإشغال والسلطة المحلية وفقاً للقوانين النافذة وربط الوحدات الإشرافية بمكاتب الإشغال وتحت إشراف السلطة المحلية ، مؤكداً على ضرورة اعتماد الإجراءات اللازمة لضمان تفعيل المشاريع الجاري تنفيذها والمشاريع المتعثرة بما فيها قرار إعادة نتائج التحليل للمناقصات التي تم إنزالها ورعاها للوزارة للتعهد ، وشددوا على ضرورة قيام السلطات المحلية بدراسة أسباب تعثر المشاريع عبر مكاتب الإشغال والعمل على حلها .

العام الجاري 2008م تنفيذ وإنجاز (1200) كيلومتر من الطرق وبالفعل تم مباشرة الإجراءات العملية للبدء بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الطريق الاستراتيجي (عمران - عدن بطول (95 كيلومتر مربع والممتد من مدينة صنعاء إلى بيت الكوماني يتمويل من الصندوق السعودي للتنمية . وأضاف أن الوزارة بصدد تنفيذ مشروع (باتيس - رصد - معربان) يتمويل من دولة قطر ، وكذا استئناف العمل في طريق (نمار - الحسينية) الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبدء في الإجراءات العملية لتنفيذ مشروع طريق (مارب - البيضاء) والجزء المتبقي من مشروع طريق (نصاب - مودية) .

منوهاً إلى أن الوزارة تطمح أيضاً خلال العام الجاري الانتهاء من تنفيذ خط الربط الدولي لطريق (المخا - الحديدة) ومشروع طريق (التربة - طور الباحة) ومشروع طريق (عتق - شبوة القديمة - الخشعة) ومشروع طريق (الطفة - عوبن) والبدء بإعداد الدراسات والتصاميم اللازمة لإعادة تأهيل طريق (الحديدة) وإضافة إلى عدد من مشاريع الطرق الاستراتيجية والرئيسية والثانوية ، وخاصة مشاريع الإسكان .

وأشار وزير الإشغال العامة والطرق إلى أن الوزارة قد أنجزت خلال العام الماضي ما يقارب (1150) كيلومتر من الطرق ، بالإضافة إلى (12) ألف كيلومتر من الطرق تحت الإنشاء ، حيث أصبح لدينا شبكة طرق إسفلتية تزيد عن (12) ألفاً و(700) كيلومتر . موضحاً بأن الوزارة تطمح خلال

ويؤكد على أحمد حسين العكش عضو المجلس المحلي بمحافظة ريمة أن سبب تعثر المشاريع في ريمة هو عدم وجود الوحدة الفنية لدراسة المشاريع وتزليلها بصورة واقعية ، وعدم المتابعة والإشراف بصورة مستمرة ، خاصة وأن ريمة تعاني من صعوبة الطرق والجبال وتساقط الصخور ، وغير عن أمه في أن تصور الطرق الإسفلتية في عاصمة المحافظة وهذا المشروع معتقر له أربع سنوات إلى جانب إيجاد مساحات لبناء المدن السكنية المخططة والتي تترجم عملياً إلى برنامج انتخابي لرئيس الجمهورية

ويؤكد على أحمد حسين العكش عضو المجلس المحلي بمحافظة ريمة أن سبب تعثر المشاريع في ريمة هو عدم وجود الوحدة الفنية لدراسة المشاريع وتزليلها بصورة واقعية ، وعدم المتابعة والإشراف بصورة مستمرة ، خاصة وأن ريمة تعاني من صعوبة الطرق والجبال وتساقط الصخور ، وغير عن أمه في أن تصور الطرق الإسفلتية في عاصمة المحافظة وهذا المشروع معتقر له أربع سنوات إلى جانب إيجاد مساحات لبناء المدن السكنية المخططة والتي تترجم عملياً إلى برنامج انتخابي لرئيس الجمهورية

بكل الاتجاهات

شاب بريطاني يحارب الملايا بموقع تعارف اجتماعي



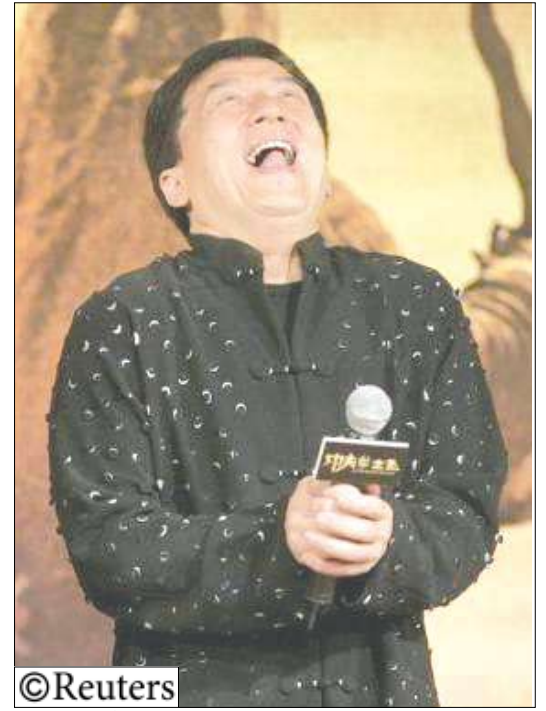
منظر عام لشبكة بعض ضخمة أقيمت في أبوجا بنيجيريا للتنبية بضرورة الوقاية من البعوض

لندن 14 أكتوبر / رويترز: حول شاب بريطاني باع موقع انترنت عن كرة القدم بمبلغ 40 مليون دولار وهو في السابعة عشرة من عمره اهتمامه للمساعدة في تدين موقع تعارف اجتماعي يهدف إلى مكافحة الملايا . وأنشأ توم هافيلد موقع كرة القدم (سوكر دوت نيت) في غرفة نومها قبل أن يبيعه لشبكة (إ.إس.بي.إن) الرياضية الأمريكية لكنه يأمل الآن في أن تساعد مواقع مؤثرة مثل فيسبوك في الحد من المرض الذي قتل ما يقدر بمليون شخص سنوياً كثيراً منهم في أفريقيا .

وقال هافيلد في مقابلة لرويترز أنه يؤمن بقوة الأصدقاء ، مضيقاً أن حلمنا هو أن يستخدم عشرات الآلاف من الأشخاص أدوات شبكة التعارف الاجتماعي لبناء حركة تقضي على الملايا . وأضاف أن السعير أفريقيا ورؤية الدمار الذي تسببه الملايا جعلنا أدرك أن هناك ما هو أهم في الحياة من وضع نتائج مباريات كرة القدم .

وتتفق ذهن هافيلد الذي يبلغ من العمر الآن 25 عاماً والذي يدرس العلوم السياسية بجامعة هارفارد عن فكرة إنشاء موقع عن الملايا بعد زيارة لزامبيا الصيف الماضي استطاع من خلالها أن يرى عن قرب المرض الذي ينقله البعوض .

المملكة المحظورة .. في صدارة السينما الأمريكية



جان شيك يضحك خلال مؤتمر صحفي للترويج لفيلمه الأخير 'المملكة المحظورة' في هونغ كونغ

عبر وزير الإشغال العامة والطرق عن أمه في أن يتم الإسراع في تشكيل المجلس الأعلى للطرق وبذل المزيد من الجهود لتوفير المخصصات الكافية من قبل وزارة المالية للتمكن من إنجاز الأعمال المطلوبة ودعم الوزارة بذل الإشراف طبقاً للأنظمة والقوانين المتبعة .

وأهمية هذه القضية نسردهم ما جاء في توصيات ورشة العمل المنعقدة حول خلق شراكة فاعلة مع السلطة المحلية للتخفيف من المركزية والتي نظمتها وزارة الإشغال العامة والطرق بمشاركة الوزارات المعنية وممثلين عن السلطات المحلية وذلك خلال الفترة (15 - 16 مارس 2008م) ، حيث أكد (200) مشارك على ضرورة العمل من أجل زيادة مخصصات مشاريع الطرق من الاعتماد الإضافي وحل المشكلات المالية في الموزونات الحالية والقادمة بما يتواءم مع عدد وحجم هذه المشاريع ، مؤكداً على أهمية اعتماد خطة للسنوات (2008-2012) لتنفيذ أكبر حجم من المشاريع ورصد اعتماد المشاريع كاملة قبل إنزالها في المصناعات مع توفير الاعتمادات الكافية لأعمال الدراسات والتصاميم . وأكد المشاركون أيضاً على أهمية تكامل العلاقة بين مكاتب الإشغال والسلطة المحلية وفقاً للقوانين النافذة وربط الوحدات الإشرافية بمكاتب الإشغال وتحت إشراف السلطة المحلية ، مؤكداً على ضرورة اعتماد الإجراءات اللازمة لضمان تفعيل المشاريع الجاري تنفيذها والمشاريع المتعثرة بما فيها قرار إعادة نتائج التحليل للمناقصات التي تم إنزالها ورعاها للوزارة للتعهد ، وشددوا على ضرورة قيام السلطات المحلية بدراسة أسباب تعثر المشاريع عبر مكاتب الإشغال والعمل على حلها .

وأشار وزير الإشغال العامة والطرق إلى أن الوزارة قد أنجزت خلال العام الماضي ما يقارب (1150) كيلومتر من الطرق ، بالإضافة إلى (12) ألف كيلومتر من الطرق تحت الإنشاء ، حيث أصبح لدينا شبكة طرق إسفلتية تزيد عن (12) ألفاً و(700) كيلومتر . موضحاً بأن الوزارة تطمح خلال

ويؤكد على أحمد حسين العكش عضو المجلس المحلي بمحافظة ريمة أن سبب تعثر المشاريع في ريمة هو عدم وجود الوحدة الفنية لدراسة المشاريع وتزليلها بصورة واقعية ، وعدم المتابعة والإشراف بصورة مستمرة ، خاصة وأن ريمة تعاني من صعوبة الطرق والجبال وتساقط الصخور ، وغير عن أمه في أن تصور الطرق الإسفلتية في عاصمة المحافظة وهذا المشروع معتقر له أربع سنوات إلى جانب إيجاد مساحات لبناء المدن السكنية المخططة والتي تترجم عملياً إلى برنامج انتخابي لرئيس الجمهورية

كفاءة المقاولين

ويؤكد على أحمد حسين العكش عضو المجلس المحلي بمحافظة ريمة أن سبب تعثر المشاريع في ريمة هو عدم وجود الوحدة الفنية لدراسة المشاريع وتزليلها بصورة واقعية ، وعدم المتابعة والإشراف بصورة مستمرة ، خاصة وأن ريمة تعاني من صعوبة الطرق والجبال وتساقط الصخور ، وغير عن أمه في أن تصور الطرق الإسفلتية في عاصمة المحافظة وهذا المشروع معتقر له أربع سنوات إلى جانب إيجاد مساحات لبناء المدن السكنية المخططة والتي تترجم عملياً إلى برنامج انتخابي لرئيس الجمهورية

مما لا شك فيه أن الديمقراطية منحت الأحزاب اليمنية الموجودة في الساحة الكثير من المقومات الغير موجودة في العديد من دول المنطقة من حيث مساحة الحرية والتعبير عن الرأي

بالعديد من الوسائل والتي لم ترعاها بعض الأحزاب ، ومن خلال تلك الحرية الممنوحة أصبحت بعض هذه الأحزاب تسير في المسار الخاطي بل قد وصل الحد ببعضها إلى إعلان موافق تضر بمصلحة الوطن العظمى ، كل ذلك فقط لأن هذه الأحزاب تشكل معارضة من أجل المعارضة فقط وليست معارضة من أجل الوطن .

فنعندنا نرى تكتل اللقاء المشترك (أعداء الأمس أصدقاء اليوم) !!! فإننا نضع الكثير من علامات الاستفهام حول أيدولوجيات هذه الأحزاب التي ربما أعلنت التكتل بالاسم فقط ، والدليل اختلافها فيما بينها وعدم قدرتها على إدارة الخلافات هذه ، وهذه حقائق ليست من نسج الخيال ، فالمطلع لصحفيهم ومواقعهم وتصريحاتهم التي تصدر عن قياداتهم يرى فيها الكثير من التناقضات والاختلافات الحادة ، فكيف لهم أن يدبروا دولة وهم لم يستطيعوا إدارة خلافاتهم فيما بينهم والسيطرة على قواعدهم وأنصارهم ، ولم يستطيعوا أيضاً كسب ثقة الجماهير والدليل ما حصل في الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006 فمفاد الشيء لا يعطيه ، مما يعني أنه يجب علينا أن ننظر إلى هذه الأحزاب «أحزاب اللقاء المشترك» من زاوية ماذا قدمت للشعب؟

من منظوري الشخصي وربما يوافقني الكثير الرأي أنها لم تقدم للشعب سوى الفوضى وإثارة الفتن والإصرار المستمر على خلق الإشكالات وتقصير أدوار تسيء للوطن ولرموزه التي شغتها؟ لها التاريخ هم يعلمون حقيقتها ويحسبون أن

فائد الشيء لا يعطيه

غيرهم يجهلها وأنهم هم الصواب وغيرهم خاطئ ، ألا يكفيهم عبثاً بالوطن ومقدراته؟ ألا يكفيهم ما قد جنوه على الوطن من جنایات لن يغفرها التاريخ؟ وماذا بقي لهم من أعمال ومخططات لم ينفذوها؟ فباعتقادي لا يوجد شيء لم يعملوه . لماذا لا تكون لهم مشاركة إيجابية في كل ما يخص مصلحة الوطن بعيداً عن المحالطات والأنانية وحب الذات ، فتعطيهم للحوار وموقفهم من تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتعديل قانون السلطة المحلية هو أكبر دليل على أنانيتهم وتغليب مصالحهم الشخصية على مصالح الوطن ، ولماذا يحاولون وأد كل جميل حين ولادته؟ الكثير من الأسئلة تطرح نفسها وتحتاج إلى إجابات بشفافية ومصادقية على هذه الأحزاب تترك أخطائها وتترجع عنها لما سيكون لهذا التراجع من مدلولات قد تغيبها مستقبلاً إن استمرت أحزابها تمارس العمل السياسي ، فالاعتراف بالحق فضيلة ولا ينقص من قيمتها شيء والله من وراء القصد .

KhalidAlmdhdah@gmail.com

مع الأحداث



زين حداد

أحداث كثيرة وقعت في السنوات الأخيرة كانت المرأة بطولها الفعلية، وسواء اختلف الناس حولها، بين مستنكرين ورافضين لبطولتها، وآخرين مشككين في نقاوة هادفاتها، وشفاء نواياها، إلا أن المرأة نجحت في لغت الأناظر إليها، مرسله للجمع رسائل مفتوحة، أنها مستمرة في طريقها إلى نهايتها، لإثبات ذاتها وحفظ كينونتها، وأنها تملك الإرادة والقوة لتحويل دفة المستقبل لصالحها.

هل صحيح ما يرددته البعض، من أن المرأة تضطر أحياناً إلى القيام بتصرفات استفزازية، تنعدم فيها العقلانية، وتبتعد عن تعاليم الدين، رغبة في تحجيم سلطة الرجل، والاستيلاء على مواقع القيادة؟ الجمع يتذكر السيدة «أمه ودود»، أول امرأة أمّت صلاة جمعة مختلطة في نيويورك، ومطالبتها بحق المرأة في الإمامة، رغم استنكار مجمع الفقهاء في نيويورك لما قامت به! وكثيرون أشارت بحقهم، ونددوا بتصرفات المرأة اليزيرية المغربية «نزّه الصقلي» التي طالبت بحجب صوت أذان صلاة الفجر لما يسيبه الصوت من إزعاج للسائح الأجنبي. ومؤخراً لغت الأناظر المحامية المصرية «مريم عياد» التي أعلنت احتجاجها على قرار رفض انضمامها لسلك القضاء، وأنه قرار تعسفي يخفي تمييزاً عنصرياً كونها مسيحية الديانة، رغم رأي العديد من الفقهاء بعدم جواز تولي المرأة لمصعب القضاء! ولا يمكن إغفال القائمة الطويلة المتضمنة أسماء لمنصات وعبوات ومسلمات، من ناشطات حقوقيات وكاتبات فضّلن العيش في الغرب، معلنات صراحة الاضطلاع الذي كن يعبأينه في مجتمعاتهم باسم الدين، وتكبير حركاتهن بقوانين الأعراف والتقاليد، وخوف بعضهن على حياتهن بعد تكفيرهن وصذور فتاوى يقتلن، كانت سبباً مباشراً لخروجهن من أوطانهن!

هذه العواصف التي تهب كل يوم في كافة الأقطار العربية والإسلامية، تكشف من جهة الواقع المجمل

المرأة... شاعلة الدنيا!